

المحاضرة التاسعة:

محددات عناصر الإنفاق الكلي

يمثل الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) حجر الزاوية في نظرية تحديد توازن الدخل القومي، وكما عرفنا سابقاً، بأن الإنفاق الكلي يتكون من الإنفاق الاستهلاكي العائلي والإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي وصافي الإنفاق الخارجي (ال الصادرات - الواردات).

لذلك، سيتم في هذا الفصل دراسة محددات عناصر الإنفاق الكلي، وبصورة محددة، تحليل العوامل المؤثرة في عناصر الإنفاق الكلي وتحديد خصائص كل مكون (أو عنصر) من عناصر الإنفاق الكلي، وسيتم هذا التحليل رقمية ورياضية وبيانياً، والموضوعات الرئيسية التي يتناولها هذا الفصل هي ما يلي:

أولاً : دالة الاستهلاك.

ثانياً : دالة الاستثمار

ثالثاً : الإنفاق الحكومي

رابعاً : صافي الإنفاق الخارجي.

خامساً : استنتاج دالة الإنفاق الكلي

سادساً : التحليل الرياضي الدالة الطلب الكلي

أولاً: الإنفاق الاستهلاكي

جامعة تكريت

يمثل الإنفاق الاستهلاكي الخاص (الأفراد والأسر) أكبر مكونات الإنفاق الكلي، حيث يمثل نسبة مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي، يشمل الإنفاق الاستهلاكي العناصر والبنود الآتية:

- استهلاك السلع المعمرة كالثلاجات والغسالات والسيارات والأثاث.

- استهلاك السلع غير الم العمرة مثل سلع الطعام والشراب والملابس.

- الإنفاق على سلع الخدمات مثل خدمات التعليم والرعاية الصحية وإيجار السكن والمياه والكهرباء والنقل ونحوها.

ذلك يشمل القطاع الاستهلاكي الخاص للأفراد الطبيعيين بصفتهم مستهلكين، ويشمل كذلك الهيئات الخاصة التي لا تستهدف الربح مثل الهيئات والجمعيات الدينية والخيرية، ويتم الحصول على إجمالي الإنفاق الاستهلاكي الخاص بعدة أساليب منها:

- أسلوب دراسات ميزانية إنفاق الأسرة

- أسلوب قيمة مبيعات التجزئة

- أسلوب تدفق السلع التي تقوم على تحديد مجالات تصريف السلع المنتجة وبالتالي تحديد السلع المخصصة للاستهلاك النهائي.

1. دالة الاستهلاك:

تعبر دالة الاستهلاك عن وجود علاقة طردية بين الدخل المتاح والاستهلاك، فكلما ارتفع الدخل، ارتفع الاستهلاك، ولكن بنسبة أقل من نسبة الزيادة في الدخل.

2. خصائص دالة الاستهلاك:

يوضح التعريف أعلاه إلى وجود علاقة طردية بين الدخل المتاح والاستهلاك. الدخل المتاح كما عرفنا سابقا هو الدخل الشخصي مطروحا منه الضرائب على دخول الأفراد، وهو الدخل المقبوض أو المستلم فعلاً ويكون قابلاً للصرف به في الاستهلاك والإدخار.

$$\text{او: } Y_d = Y - T$$

حيث

$$Y_d = \text{الدخل المتاح}$$

$$Y = \text{الدخل}$$

$$T = \text{الضرائب}$$

يعتبر الدخل المتاح المتغير (العنصر) الحاسم والمؤثر الأكبر في الإنفاق الاستهلاكي، وهذا لا يعني عدم وجود متغيرات أخرى مؤثرة في الاستهلاك ولكننا نفترض ثباتها، إلا أن الدخل يظل هو العنصر المهم في دالة الاستهلاك.

يعتبر الاقتصادي كينز أول من بلور صيغة العلاقة الدالية بين الدخل المتاح والاستهلاك في ثلاثينيات القرن العشرين، وأرجع هذه العلاقة إلى الشعور النفسي الطبيعي لتصرفات المستهلكين، حيث يميل المستهلكون إلى زيادة إنفاقهم الاستهلاكي كلما زاد الدخل المتاح. وبصورة عامة فإن دالة الاستهلاك يمكن كتابتها بالصيغة التالية:

$$C = f(Y_d)$$

حيث

$$\begin{aligned} C &= \text{حجم الإنفاق الاستهلاكي} \\ \text{أو : الاستهلاك - دالة (الدخل المتاح)} \end{aligned}$$

3. دالة الادخار

إذا كان الاستهلاك يزيد مع زيادة الدخل إلا أن نسبة زيادة الاستهلاك هي أقل من نسبة زيادة الدخل، أي أن الزيادة في الدخل لا تتفق كلها على الاستهلاك، وإنما يتم تخصيص جزء من هذه الزيادة للإدخار، وبمعنى آخر، فإن الأفراد يخصصون الدخل المتاح بين الاستهلاك والإدخار، ولذلك، فإن هناك علاقة دالية بين الدخل المتاح والإدخار، حيث يزيد الإدخار مع زيادة الدخل المتاح (علاقة طردية)، ولكن نسبة الزيادة في الإدخار تكون أقل من نسبة الزيادة في الدخل.

$$\text{أو الإدخار = دالة (الدخل المتاح)}$$

$$\text{أو : } S = f(Y_d)$$

$$\text{حيث: } S = \text{حجم الإدخار}$$

ولذلك فإن ، دالة الإدخار تعتبر الوجه المقابل الدالة الاستهلاك

4. الميل الحدي للاستهلاك (MPC) والميل الحدي للإدخار (MPS)

إن التغير في حجم الاستهلاك الناجم عن تغير الدخل بوحدة واحدة يسمى الميل الحدي للاستهلاك (Marginal Propensity to Consume).

وكذلك، فإن التغير في الإدخار الناجم عن تغير الدخل يسمى الميل الحدي للإدخار (Marginal Propensity to Save).

$$\frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغير في حجم الدخل}} = \frac{\Delta C}{\Delta Y} \text{ أو: } MPC$$
$$\frac{\text{التغير في الإدخار}}{\text{التغير في الدخل}} = \frac{\Delta S}{\Delta Y} \text{ أو: } MPS$$

وحيث إن نسبة تغير الاستهلاك أقل من نسبة تغير الدخل، فهذا يعني أن الميل الحدي للاستهلاك موجب وأقل من الواحد.

$$0 < MPC < 1$$

وكذلك، فإن الميل الحدي للإدخار أكبر من الصفر وأقل من الواحد.
أو: $0 < MPS < 1$

ولكن مجموع كل من الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للإدخار يساوي واحداً صحيحاً.

$$MPC + MPS = 1 \text{ أو: }$$

وهذه النتيجة واضحة لأن التغير في الدخل بوحدة واحدة يذهب جزء منه إلى الاستهلاك والجزء المتبقى نحو الإدخار. وبناء على ذلك فإن الميل الحدي للإدخار:

$$MPS = 1 - MPC$$

5. أهمية الميل الحدي للاستهلاك والإدخار

السؤال هنا ما أهمية الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للإدخار؟

لنفترض أن الميل الحدي للاستهلاك للفقراء أو ذوي الدخل المحدود هو 0.80، بينما الميل الحدي للإدخال للأغنياء هو 0.50

هذا يعني أن الميل الحدي للاستهلاك أكبر من ميل الأغنياء، وهذا يعني أن الفقراء لا يدخلون كثيرا، وإنما يوجهون جزءا كبيرا من الزيادة في الدخل نحو الاستهلاك، أي ان كل دينار زيادة في دخل الفقراء يستهلك منه 80% ولا يدخل إلا 20%. بينما الأغنياء يدخلون نسبة أكبر (50%) من كل دينار زيادة في دخولهم وهذا معناه أن الميل الحدي للاستهلاك والادخار يبين سلوك الشرائح المختلفة في المجتمع وتفضيلاتهم نحو الاستهلاك والادخار.

6. الميل المتوسط للاستهلاك (Average propensity to consume)

إن الميل المتوسط للاستهلاك هو عبارة عن نسبة الاستهلاك إلى الدخل المتاح

$$APC = \frac{C}{Y} \quad \text{أو :}$$

حيث APC - الميل المتوسط للاستهلاك.

وبنفس المنطق، فإن الميل المتوسط للادخار (average propensity to save) (أو APS) على سبيل الاختصار هو عبارة عن نسبة الادخار إلى الدخل المتاح.

$$APS = \frac{S}{Y} \quad \text{أو :}$$

ولكل من الميل المتوسط للاستهلاك والادخار أهميتها في تفسير الاتجاه الاستهلاكي لشرائح المستهلكين المختلفة في المجتمع، حيث نلاحظ أن المستهلكين أو العائلات ذوي الدخل المحدود (الفقراء غالبا) يكون لهم ميل استهلاكي في المتوسط يكون مرتفعا مقارنة بالميل المتوسط الاستهلاك ذوي الدخل المرتفع (الأغنياء).

وبمعنى آخر، فإن الميل المتوسط للادخار عند الفقراء يكون أقل من الميل المتوسط للادخار عند الأغنياء، هذه النتيجة يمكن استنتاجها ببساطة من مفهوم الميل المتوسط للاستهلاك والادخار. فنلاحظ أن الدخل المتاح يكون في مقام النسبة ($\frac{C}{Y}$)، وبالتالي فكلما كان مقام النسبة منخفضة (أي مستوى الدخل منخفض) كانت قيمة النسبة مرتفعة (ميل الفقراء في المتوسط نحو الاستهلاك)، وكلما كان مقام النسبة أكبر (أي يكون الدخل المتاح أكبر) تكون النسبة أقل (ميل الأغنياء)، ومن ناحية أخرى، فإن مجموع الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار يساوي واحد صحيحا.

$$APC + APS = 1 \quad \text{أو}$$

7. الاستهلاك التبعي والاستهلاك التلقائي

يشير تعريف دالة الاستهلاك إلى نوعين من الاستهلاك:

- استهلاك تبعي: وهو الاستهلاك الذي يتغير مع تغير الدخل.

- استهلاك تلقائي: وهو الاستهلاك التي لا يعتمد على الدخل ولا يتأثر به

والاستهلاك التلقائي: هو حجم الاستهلاك الضروري للإنسان حتى لو لم يكن له دخل، أي أنه حجم الاستهلاك عندما يكون الدخل صفرًا.

أما مصدر تمويل هذا النوع من الاستهلاك، فقد يكون:

- مدخلات سابقة

- أو مساعدات أو قروض أو هبات ونحو ذلك.